اقتصاد

قفزة أرباح مصارف ليبيا رغم الاضطرابات

طرابلس ـ **أحمد الخميسي**

أثار الارتفاع الكبير في أرباح المصارف التجارية الليبية، البالغ نحو 1,6 مليار دينار (الدولار = 4,8 دنانير)، حتى نهاية الربع الثالث من العام الحالي، مقارنة بـ668 مليون دينار للفترة نفسها، خلال العام الماضي، جدلاً في الأوساط الاقتصادية حول دلالات هذه الأرباح، وأثرها بالقطاع المصرفي. ووفق عاملين في القطاع المصرفي، فإن هذه الأرباح تعكس تطوراً إيجابياً في أداء البنوك، مشيرين إلى أن زيادة العمولات والرسوم تُعد مكوناً طبيعياً لدخل المصارف في ظل انخفاض الأنشطة الائتمانية، بسبب الأوضاع الاقتصادية الصعبة، كما اعتبروا أن هذه الأرباح قد تساهم في تعزيز قدرة المصارف على دعم الاقتصاد وتمويل المشاريع المستقبلية، شريطة تحسين الإدارة المالية ومواجهة المخاطر المرتبطة بالسيولة والديون المتعثرة. في المقابل، أبدى آخرون تحفظهم على زيادة الأرباح، مثل الخبير المصرفي محمد أبوسنية، الذي أشار إلى فجوة مخصصات بلغت 41,4% لتغطية الديون المتعثرة، معتبراً أن هذه النسبة تستدعي توجيه جزء أكبر من الأرباح لمعالجة هذه الفجوة، وتعزيز الاستقرار المالي. وأكد أن نسبة الديون المتعثرة، التي تفوق 20% من إجمالي المحفظة الائتمانية، تُعد تحدياً يجب معالجته لضمان استدامة الأرباح، والمحافظة على أموال المودعين. كما أشار تقرير المصارف إلى أن الأصول المولدة للدخل ما زالت تشكل أقل من 20% من إجمالي الأصول، ما يعكس ضعفاً نسبياً في توظيف الأموال، حسب أبوسنية، الذي لفت إلى ارتفاع رصيد الحسابات المكشوفة لدى المصارف الخارجية بنسبة كبيرة. من جانبه، يرى المحلل المالي، صبري ضوء، أن الأرباح المرتفعة للمصارف ليست بالضرورة سلبية إذا جرت إدارتها بشكل صحيح. وأكد أن فجوة المخصصات يمكن معالجتها تدريجياً دون الحاجة إلى خفض الأرباح بشكل فوري، وقال لـ«العربي الجديد» إن تحقيق أرباح حتى من مصادر غير أساسية يُعتبر إنجازاً، في ظل الظروف الصعبة التي تمرّ بها البلاد. وفي السياق نفسه، قال المصرفي الليبي، معتز هويدي، لـ«العربي الجديد» إن المصارف نجحت في تنويع مصادر دخلها، مؤكداً أن الرسوم والعمولات جزء أساسي من نشاط المصارف التجارية حول العالم، ولا يمكن التقليل من أهميتها في ظل تذبذب النشاط الائتماني بسبب الظروف الاقتصادية. وأضاف: «في بيئة غير مستقرة مثل ليبيا، من الطبيعي أن تركز المصارف على التحوط وتقليل المخاطر بدلاً من المغامرة بتوظيف أموال كبيرة في أصول قد تكون عالية المخاطر والأرباح». وأكد المحلل الاقتصادي، طارق الصرماني، أن هذه النتائج تحتاج إلى تقييم شامل يأخذ في الاعتبار الحسابات الختامية للمصارف، ومدى انعكاس الأرباح على واقعها المالي الفعلي.

وأوضح لـ«العربي الجديد» أنّ رؤوس أموال المصارف الليبية تُعد ضعيفة جداً عند احتسابها وفقاً لسعر الصرف الحالي، مما يستدعي رفع رؤوس أموالها، لتعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية. وأضاف أن معالجة الديون المتعثرة، التي لا تزال مرتفعة، تمثل اختباراً حاسماً لقدرة القطاع المصرفي على الحفاظ على استقراره المالي.

جناح «باي بال» في معرض للتكنولوجيا في مدينة سان دوني الفرنسية (Getty)

«باي بال» تسمح بالمشاركة في الشراء

أطلقت شركة خدمات الدفع الإلكتروني الأميركية «باي بال» خصائص جديدة تتيح للمستخدمين من الأصدقاء أو أفراد الأسرة الواحدة تجميع الأموال معاً لسداد قيمة سلع أو خدمات مشتركة مثل الرحلات السياحية أو الهدايا أو أي شيء آخر.

وأشار موقع «تك كرانش» المتخصص في موضوعات التكنولوجيا، إلى أن الشركة أطلقت هذه الخاصية في الولايات المتحدة وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا وإسبانيا قبل بدء موسم تسوق عيد الميلاد ورأس السنة. كانت هذه الخاصية التي تسمى «مني بولز» متاحة في السابق، بعد أن أُطلِقت لأول مرة في 2017، ولكن الشركة حذفتها في نوفمبر/تشرين الثاني 2021 ردَّ فعلٍ منها على تزايد عدد الشركات الناشئة الأسرع نمواً التي طرحت الفكرة أولاً واكتسبت معها بعض الزخم، وفق ما نقلت وكالة أسوشييتد برس.

لقطات

الأردن: انخفاض الإيرادات السياحية 4,4%

انخفضت الإيرادات السياحية في الأردن 4,4% في الـ10 أشهر الأولى من 2024، محققة 6,15 مليارات دولار، بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023، ويعود ذلك إلى تراجع أعداد السياح بنسبة 6,6%، وفق بيانات البنك المركزي الأردني. وتظهر البيانات الصادرة عن البنك، أمس الأحد، ارتفاع الإيرادات السياحية من الأردنيين المغتربين بنسبة 6,2% والعرب بنسبة 11,6%، في حين تراجعت الإيرادات السياحية من الجنسيات الأوروبية والأميركية والجنسيات الأخرى بنسبة 56,3% و39,5% و20,5% على التوالي. وتظهر البيانات ارتفاعا في الإنفاق على السياحة في الخارج خلال العشرة شهور الأولى من 2024 بنسبة 2%، ليصل إلى 1,65 مليار دولار، مقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2023.

مصر: دعوة إلى معالجة آثار قانون الإيجارات

قال رئيس مجلس النواب المصري حنفي جبالي، أمس، إن المجلس «ملتزم بالنظر في ملف القوانين المنظمة للإيجارات القديمة من منظور شامل ومتوازن، بما يضمن العدالة من دون تحيز إلى طرف على حساب آخر، ويعزز التضامن الاجتماعي بين أبناء الوطن». وأضاف جبالي، تعقيبا على حكم المحكمة الدستورية بعدم دستورية الفقرة الأولى من المادتين الأولى والثانية من قانون تأجير الأماكن وتنظيم العلاقة بين المؤجر والمستأجر، أن «مجلس النواب أمام مسؤولية تاريخية تجاه معالجة الآثار المتراكمة للقوانين الاستثنائية المنظمة للعلاقة بين المؤجر والمستأجر، شرط أن تكون هذه المعالجة محاطة بسياج من العدالة والتضامن الاجتماعي».

نمو تحويلات العمالة الفيليبينية من دول الخليج

ارتفعت تحويلات العمالة الفيليبينية من دول مجلس التعاون الخليجي في أول 9 أشهر من عام 2024 بنسبة 5,12% سنوياً، مقتنصة 96,46% من تحويلات تلك العمالة من منطقة الشرق الأوسط. سجلت تحويلات العمالة الفيليبينية من دول الخليج في الفترة من مطلع يناير/كانون الثاني إلى ختام سبتمبر/أيلول 2024 نحو 4,25 مليارات دولار، مقابل 4,04 مليارات دولار في أول 9 أشهر من عام 2023. دعم التحول السنوي للتحويلات، بحسب التقرير الشهري الصادر عن بنك الفيليبين المركزي، زيادتها من دول المجلس الست. وقاد النمو دولة الإمارات العربية المتحدة بـ6,71%، وتبعتها السعودية بنحو 6,39%، فيما سجلت الكويت أقل معدل نمو خليجياً بـ0,11%.

سر تراجع سعر الذهب بعد فوز ترامب

مصطفى عبد السلام

سجلت أسعار الذهب قفزات قياسية قبل إجراء الانتخابات الأميركية التي فاز فيها دونالد ترامب، لدرجة أن توقعات بنوك استثمار ومؤسسات مالية كبرى، ذهبت إلى بلوغ سعر الأوقية ثلاثة آلاف دولار خلال فترة قصيرة، وهو المستوى الأعلى، بل إن بنكاً عملاقاً هو «غولدمان ساكس» توقع بلوغ السعر 3080 دولاراً بحلول 2025. لكن مع فوز ترامب تراجعت أسعار الذهب بشكل مفاجئ وصادم للكثيرين الذين راهنوا على صعود متواصل للمعدن، على خلفية إقبال المستثمرين على حيازته ملاذاً آمناً، والطلب الشديد على الشراء من الدول والبنوك المركزية أو الأفراد، أو بسبب زيادة المخاطر الجيوسياسية في العالم، سواء في منطقة الشرق الأوسط أو أوكرانيا، أو بسبب مواصلة مجلس الاحتياط الفيدرالي خفض أسعار الفائدة. هناك عدة أسباب تقف وراء التراجع المفاجئ في سعر الذهب، أبرزها الانقلاب الذي حدث في سوق الاستثمار عقب فوز ترامب من وجود بدائل أكثر جاذبية للمستثمرين والمضاربين معاً، والإقبال المحموم على شراء العملات الرقمية، وفي مقدمتها بيتكوين التي قفز سعرها نحو 40% منذ فوز ترامب، وتدفق مليارات الدولارات من أصحاب الأموال على حيازة الأصول عالية المخاطر، سواء كانت عملات مشفرة، أو أسهم شركات، وزيادة سعر الدولار مقابل العملات ومنها اليورو. أيضاً يجب الأخذ في الاعتبار أن وعود ترامب الانتخابية، خاصة المتعلقة بالعملات الرقمية والحروب التجارية، أشعلت أنظار المستثمرين نحو الأصول ذات المخاطر العالية، والتخلي مؤقتاً عن أصول آمنة مثل الذهب.

لا يتوقف الأمر عند هذا الحد، فهناك توقعات في الأسواق وبين المستثمرين بأن الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا ستتوقف، وهو الأمر الذي يحد من الطلب على الذهب، باعتباره الملاذ الآمن في أوقات الحروب.

لكن، هل هذه العوامل وغيرها ستدفع سعر الذهب نحو التراجع الملحوظ في الفترة المقبلة؟

في تقديري أنه رغم التراجع الأخير في السعر فإن التوقعات لا تزال في صالح المعدن النفيس، فاندلاع توترات جيوسياسية وحروب اقتصادية وتجارية، من المتوقع أن تدفع نحو الأدوات شبة الآمنة ومنها الذهب، وأي خلاف بين ترامب والفيدرالي لصالح الذهب، وأي قلاقل ناتجة عن رسوم ترامب ستدفع بعض الدول نحو تقليص الاعتماد على الدولار في المبادلات التجارية، كما أن تأثير الرسوم المحتملة على الاقتصاد والدولار سيؤدي لإنعاش الطلب على أدوات التحوط مثل الذهب والسندات وأذون الخزانة، وفق «يو بي إس»، الذي توقع وصول السعر إلى 2900 دولار للأوقية بنهاية الربع الثالث من 2025.

مصر... سعر الدولار بالبنوك وسوق الذهب يبلغ 49,4 جنيهاً

القاهرة ـ **عادل صبري**

تقابل سعر الدولار في سوق الذهب مع سعره في البنوك، في ظاهرة نادرة الحدوث في سوق محلية متقلبة الأحوال، تعتمد المعدن الأصفر للتحوط وحماية الثروة، وتتخذ من الدولار مقياساً لتحديد أسعار السلع والخدمات. استقر سعر الدولار في البنك المركزي عند 49,25 للشراء و49,39 جنيهاً للبيع، يرتفع بنحو 5 قروش لدى معظم البنوك وبلغ الدولار في الصاغة 49,30 جنيهاً. تأثر سعر الدولار بتراجع الطلب من جانب الحكومة التي تولت سداد 1,7 مليار دولار خلال الأسبوع الماضي، من حصيلة بيع السندات بالدولار واليورو، التي طرحها البنك المركزي، مع عزوف الشركات الصناعية ورجال الأعمال عن طلب الدولار من البنوك، لارتفاع تكلفة الإقراض وانخفاض الطلب على السلع والمنتجات المحلية، بسبب التضخم وزيادة تكلفة التشغيل، التي تبقي على الشركات غير النفطية في منطقة الركود، للعام الرابع على التوالي. وفقاً لمحللين ماليين، تأثر هبوط الدولار مع زيادة تحويلات المصريين في الخارج، المرهونة بسداد مصروفات النصف الثاني من العام الدراسي في المدارس والجامعات الخاصة، والاستعداد لموسم الإجازات، مع انتعاش نسبي بحركة السياحة الدولية المقبلة من الولايات المتحدة وأميركا الجنوبية وبريطانيا، مع ارتفاع معدل الحجوزات لقضاء فترة رأس السنة بمنتجعات البحر الأحمر وشرم الشيخ بسيناء. تأثر الذهب بالتراجع الكبير في سعر الأونصة منذ إعلان فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية، التي أدت إلى انخفاضه من المستويات التاريخية التي لامست نحو 2800 دولار للأونصة، إلى 2562 دولار، بما يعادل 7% من قيمته، مع توقعات بخفض الفيدرالي الأميركي سعر الفائدة على الدولار، والتوجه نحو سياسات التيسير النقدي، بما يشجع على زيادة الإقبال على الأسهم المتداولة في البورصة، وشراء السلع والعقارات، مع إصرار ترامب على أن يظل الدولار قوياً في مواجهة باقي العملات الرئيسية، ودعمه للعملات المشفرة، بما يخفف الطلب على الذهب، ويكبح منحى الصعود السريع له بالأسواق العالمية. تراجع سعر غرام الذهب عيار 24 في مصر إلى 4062 جنيهاً وعيار 21 الأكثر طلباً 3555 جنيهاً وعيار 18 للمشغولات الأوروبية 3047 وعيار 14 الأقل طلباً في السوق 2370، بينما وصل سعر جنيه الذهب إلى 28 ألف و440 جنيهاً، وسجلت الأونصة 126 ألفاً و355 جنيهاً.

حال وناس

نفوذ إيران الاقتصادي في سورية مهدّد بعد عودة ترامب

استثمارات طهران تتآكل

هل يتحقق خروج طهران اقتصادياً وعسكرياً من سورية؟ وماذا تحمل واشنطن لنظام بشار الأسد من إغراءات ووعيد لإبعاده عن مُنفذه الإيراني؟

إسطنبول ـ **عدنان عبد الرزاق**

تبدلت التصريحات، وربما المزاج السياسي العالمي، منذ أعيد انتخاب الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، الذي سيبدأ مهامه رئيساً للولايات المتحدة في يناير المقبل، لتطاول التبدلات سورية ومستقبل وجود إيران فيها اقتصادياً وعسكرياً. وفي هذا السياق، باتت استثمارات طهران مهدّدة، ولا سيما مع تصاعد الحرب في المنطقة واتساع نطاق الهجمات الإسرائيلية لأهداف إيرانية في سورية.

ووفق ما نشرته صحيفة واشنطن بوست الأميركية، في السادس من نوفمبر الجاري، فإن «إسرائيل والولايات المتحدة تسعيان للحد من نفوذ إيران في سورية، وذلك عبر التعاون مع الرئيس السوري بشار الأسد».

وبواقع صمت النظام السوري وعدم اتخاذ موقف قوي تجاه القصف الإسرائيلي المستمر للوجود الإيراني على الأراضي السورية، سارعت طهران، على لسان علي أكبر ولايتي، مستشار المرشد علي خامنئي، إلى تذكير الأسد بطبيعة العلاقات «سورية ثورية ومعادية للصهيونية، وهي إحدى الحلقات الأساسية في سلسلة المقاومة»، نافياً «المعلومات الكاذبة» التي تهدف إلى تدمير العلاقة بين طهران ودمشق، على حد وصفه. وزاد توجّس إيران من تخلّي نظام الأسد عنها، بعد فوز دونالد ترامب بالانتخابات الرئاسية الأميركية، مع مؤشرات للتغيّر الجيوسياسي في المنطقة وإعادة مد اليد العربية لبشار الأسد، بعد تطبيع العلاقات وحضوره محافل عربية، كان آخرها القمة العربية الإسلامية غير العادية في الرياض. ليأتي السؤال الأهم ربما، هل يستطيع نظام بشار الأسد إخراج إيران، حتى لو انقلب وانضوى بحلف جديد؟

وزير الاقتصاد في الحكومة السورية المعارضة، عبدالحكيم المصري، يرى أن النظام السوري غير قادر على التخلي عن طهران حالياً، نظراً لتعدد مراكز القوى، حتى داخل النظام، ووجود أطراف أمنية وعسكرية محسوبة على طهران، بعد تغوّل الحرس الثوري والميليشيات في البلاد لأكثر من 10 سنوات. يضيف المصري لـ«العربي الجديد» أن الأسد لو أخذ قراراً ولم يكن هناك ممانعون داخل نظامه، فهل تقبل إيران الخروج بهذه السهولة، بعد أن أنفقت على مشروعها «العقائدي والجغرافي» عشرات مليارات الدولارات؟ وسورية بالنسبة لها ربما أهم من لبنان واليمن، الأمر الذي يحيلنا إلى ما يمكن أن يقدّم لطهران من واشنطن.

وحول تراجع الدور الإيراني الاقتصادي في سورية، يؤكد الوزير وجود مؤشرات، منها تجميد عمل شركة التأمين والمصرف بعد أن أعلن افتتاحهما قبل أشهر، إضافة إلى عدم العمل بمعظم الاتفاقات السابقة، خاصة المتعلقة باستثمار الفوسفات وشركة الخليوي ومشروع السيارات المشترك.

> توقعات بعدم تجاوز حجم التبادل للعام الجاري 150 مليون دولار

ويوضح: تقتصر الاستثمارات الإيرانية على بعض المجالات في الكهرباء والعقارات والزراعة، كما أن التبادل التجاري عدا النفطي لم يتعد 244 مليون دولار عام 2022، قبل أن يتراجع العام الماضي وهذا العام، بعد برودة العلاقات. وتابع: أتوقع ألا يتجاوز حجم التبادل للعام الجاري 150 مليون دولار، رغم أن العلاقات التجارية والاستثمارية مع إيران كانت كبيرة، حتى قبل وقوف طهران إلى جانب الأسد ضد ثورة السوريين عام 2011، إذ كانت إيران ثالث أكبر مستثمر في سورية قبل الثورة بقيمة 10 مليارات دولار.

تتوالى مخاوف إيران من خسارة «استثمارها العقائدي والاقتصادي في سورية» كما يقول المحلل الاقتصادي عماد الدين المصبح لـ«العربي الجديد»، بعد قرارات النظام التخلي نسبياً عن حزب الله «حتى على مستوى نعي القتلى»، مشيراً إلى وقف توقيع أي اتفاق اقتصادي جديد، منذ نوفمبر من العام الماضي، وقت منح النظام إيران استثمار معمل إنتاج البطاريات الوحيد في مدينة حلب السورية.

ويضيف: حدث تبدّل للعلاقات، ومن أهم مؤشراتها، تراجع توريد النفط الإيراني الخام لسورية، وتجميد طهران الخط الائتماني ومطالبتها بديون قيمتها 50 مليار دولار. ولا يستبعد المحلل السوري «تخلي الأسد عن إيران تدريجياً» فتغيّر طبيعة العلاقات، برأيه، بدأ منذ «طوفان الأقصى» في أكتوبر من العام الماضي، واعتماد النظام السوري سياسة النأي بالنفس، بل وتسهيل عمليات إسرائيل حتى داخل سورية، فما كان يقال عن «محور المقاومة» قبل الحرب، تغيّر وفق المصالح والمخاطر. ويتابع: «يبدو أن بشار الأسد اتخذ قرار إعادة توضع إقليمي يتناسب مع المطالب العربية السابقة التي لم يف بها، واضطر بعد الحرب إلى الالتزام ببعضها، بسبب المخاوف والاغتيال وخسارة كرسي أبيه». ولكن، يضيف المصبح أن شروط الأسد «إن جاز وصفها بأنها شروط لأنه طهران في عهد ترامب». كانت اللقاءات السياسية والاقتصادية السورية الإيرانية قد تراجعت للحد الأدنى، بعد تكثيفها إثر مطالبة طهران بالديون في أغسطس الماضي، وكشف وثيقة من مؤسسة الرئاسة الإيرانية أن طهران أنفقت ما يزيد على 50 مليار دولار خلال عشر سنوات على الحرب في سورية، تعتبرها ديوناً واجبة السداد، بينها 18 مليار دولار سيتم استردادها على شكل اتفاقيات واستثمارات اقتصادية بلا ضمانات للتنفيذ. وتحتوي الوثيقة، التي نشرتها مجموعة «ثورة لإسقاط النظام» الإيرانية المعارضة بعد اختراقها موقع الرئاسة الإيراني، على بيانات وجداول أعدها نائب قسم التنسيق والرقابة الاقتصادية والبنية التحتية التابع للرئيس الإيراني، حميد بادash، في فبراير/شباط 2023. وهذه الديون هي محور رئيسي بنظر الاقتصادي السوري عبد الناصر الجاسم، ويمكن لنظام بشار الأسد أن يستخدمها مع الدول الدائنة إلى إخراج إيران، كحسن نية، رغم أن نظام الأسد، برأي الاقتصادي السوري «غير قادر على إخراج إيران، وليس صاحب قرار مطلق في سورية».

في متجر يحيى السيدة زينب في دمشق، 29 سبتمبر 2024 (فرانس برس)

موسم كارثي للقطاع الخاص اللبناني... شبح الإفلاس يقترب

بيروت ـ **اديرا الشوفي**

صرّح رئيس الهيئات الاقتصادية في لبنان، الوزير السابق محمد شقير، في حديث خاص لـ «العربي الجديد» أنّ الهيئات الاقتصادية قيّمت الخسائر المباشرة وغير المباشرة بين 10 و12 مليار دولار حتى اليوم. وأوضح أن مرحلة ما بعد الحرب ستكون مرحلة إعادة إعمار تشمل القطاع الخاص وليس إعادة بناء فقط، مؤكداً أنه في حال عدم تأمين قروض للقطاع الخاص سنكون أمام كارثة. وأضاف رئيس الهيئات الاقتصادية أن هناك مؤسسات في البقاع والجنوب تضررت بالكامل، وهناك مصالح تراجعت بنحو 50% و60%، والوضع الاقتصادي كارثي، والجميع على علم بهذا الأمر. وأشار إلى أنه إن لم يتم تأمين قروض للقطاع الخاص، فسنكون أمام مشكلة استمرارية الآف الشركات.

وأوضح شقير أن السعي سيكون للحصول على تمويل من الجهات المانحة الخارجية، أو العمل بالقانون الموجود في مجلس النواب، متسائلاً «لماذا لم يُبت فيه؟»، حيث إن هذه القوانين تحفظ حق المصارف في حال تمت الاستدانة منها بالدولار تُعاد إليها بالطريقة نفسها، والمصارف اللبنانية التي لديها أموال في الخارج تستطيع أن تسلّف أو تدين، ولكن البقاء من دون تمويل أمر صعب. وتابع أنه لإعادة الإعمار نحتاج إلى تمويل للقطاع الخاص، فشركات البناء مثلاً ستصدر كفالات، لكن هل يستطيع أحد إصدار أي كفالة من البنك؟ وأكد أن الهيئات الاقتصادية، منذ بداية الأزمة والعدوان الإسرائيلي على لبنان، وضعت أموراً عاجلة أمام الحكومة وتم تنفيذها، واليوم نعمل على وضع قوانين تساعد على الصمود والبقاء، مؤكداً أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي بل سيمضون قدماً.

وقال شقير إن الهيئات الاقتصادية بدأت تعمل بهدف الحصول على التمويل من الصناديق العربية أو الأوروبية، وأكد أن موسم الأعياد في شهر ديسمبر/كانون الأول يمثل 30% من الناتج المحلي، وهناك خوف لأنه إذا لم يتم التحرك فسنرى إفلاسات كثيرة مع بداية العام الجديد، مشيراً إلى أهمية هذا الموسم حيث تعتمد عليه الشركات كل عام.

كانت الهيئات الاقتصادية قد عقدت اجتماعاً مؤخراً مع نائب رئيس الحكومة سعادة الشامي في مقر غرفة بيروت وجبل لبنان، تم فيه البحث في آخر المستجدات، ولا سيما اللقاءات التي أجراها الشامي مع صندوق النقد والبنك الدوليين والاحتياجات الملحة للبنان، خصوصاً النزوح وتقوية صمود المؤسسات الخاصة. وعرض شقير الصعوبات الكبيرة التي يعانيها القطاع الخاص بمختلف قطاعاته، مشدداً على «ضرورة التعاون من أجل إيجاد مصادر تمويل للمؤسسات الخاصة بشروط مريحة وميسرة»، محذراً من أن «استمرار الوضع على ما هو عليه وخسارة موسم الميلاد ورأس السنة سيؤديان حتماً إلى إفلاس الآف المؤسسات».

كما أكد خلال الاجتماع «ضرورة التعاون البنّاء من أجل إيجاد حلول مجدية، ووضع رؤية مشتركة تهدف إلى إعادة الاقتصاد الوطني إلى طريق التعافي والنهوض بعد انتهاء الحرب»، في هذا السياق، عرض نائب رئيس الحكومة، المحادثات واللقاءات التي أجراها خلال زيارته وأشنطن مع كبار مسؤولي صندوق النقد البنك الدوليين، والتي تركزت بشكل أساسي على تأمين التمويل للحاجات الطارئة التي فرضها العدوان الإسرائيلي على لبنان. وأكد الشامي «ضرورة العمل للتحضير لليوم التالي بعد توقف الحرب». وقال: «لقد بدأنا التحضير لهذا الموضوع من خلال وضع تصور لإنشاء صندوق يهدف إلى إنعاش الاقتصاد وإعادة الإعمار»، لافتاً إلى أن «المحادثات حققت تقدماً في هذا الإطار». وأكد استعداده «للتعاون مع الهيئات الاقتصادية في مختلف الملفات التي تعنى بالأمور الاقتصادية».

> مؤسسات خاصة تراجعت بنحو 60% بسبب العدوان الإسرائيلي

في إطار إحصاء خسائر لبنان من العدوان الإسرائيلي، أوضح وزير الطاقة والمياه في حكومة تصريف الأعمال وليد فياض، أنّ «الخسائر في قطاع الكهرباء والمياه بلغت نحو 400 مليون دولار، وهي مقسّمة على الخسارة الناتجة من الكلفة الإضافية للإغاثة السريعة، والبنى التحتية للاستثمار لتحسين الخدمة في أماكن النزوح، والبنى التحتية المباشرة نتيجة العدوان وتلك المالية من حيث الجباية».

وبحسب الوكالة الوطنية للإعلام، أمس الأحد، شدّد فياض في حديث لمحطة المؤسسة اللبنانية للإرسال، على أنّ «الإصلاحات تتطلب وقفاً لإطلاق النار ومن ثمّ استثمارات وبعض الإصلاحات مكلفة جداً». وقال: «إنّ الكهرباء تؤمّن للخزينة نحو 40 مليون دولار شهرياً في الأيّام العادية، بينما في الحرب هناك فقدان نحو نصف القيمة يومياً». ولفت إلى أنّ «البنك الدولي وافق على مشروع الطاقة الشمسية في عدد من المناطق بكلفة 250 مليون دولار، كما أنه يستكمل العمل على مشروع مدّ المياه من نهر الأولي الذي سيستفيد منه نحو مليونا شخص من سكان بيروت». وأشار إلى أنّ «التفاوت في التغذية الكهربائية بين منطقة وأخرى سببه فنّي وليس الإمكانات الإنتاجية».

تحقيق

جاءت عودة دونالد ترامب إلى البيت الأبيض لتعيد تسليط الضوء على مصادر تمويل جماعة أنصار الله «الحوثيين»، خاصة مع احتمال تشديد فرض العقوبات الاقتصادية على الجماعة وقياداتها، رداً على الهجمات التي تشنها ضد السفن الإسرائيلية والمرتبطة بالاحتلال في البحر الأحمر وخليج عدن والبحر العربي، قد زادت من تشدد الموقف الأميركي من الجماعة في الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية. ومنتصف يوليو/تموز الماضي، أدرجت وزارة الخزانة الأميركية أفراداً وكيانات على صلة بجماعة أنصار الله «الحوثيين» في قائمة العقوبات. وذكرت الوزارة، في بيان لها، أن هذا الإجراء يهدف إلى «تعطيل الجهات الفاعلة التي تلعب دوراً حاسماً في عمليات» الجماعة. وقالت وكالة رويترز إن العقوبات شملت 12 فرداً وسفينة وكياناً مرتبطين بالوسيط المالي للحوثيين سعيد الجمل، بما في ذلك المواطن الماليزي السنغافوري المقيم في إندونيسيا محمد رسلان بن أحمد والصيني المقيم في الصين تشوانغ ليانغ. وأضافت أن هؤلاء «سهّلوا الشحنات غير المشروعة، وشاركوا في غسل الأموال لصالح الشبكة».

تهدف الإدارة الأميركية من خلال هذه العقوبات إلى تعطيل شبكة الحوثيين مترامية الأطراف من الميسرين الماليين والشركات الوهمية والسفن، التي توفر المصدر الرئيسي لتمويل أنشطة الجماعة المزعزعة للاستقرار، وفقاً لما ذكره وكيل الوزارة لشؤون الإرهاب والاستخبارات المالية بريان نيلسون. وسبق لوزارة الخزانة الأميركية أن فرضت عقوبات على زعيم الجماعة عبد الملك الحوثي في عام 2015 بموجب الأمر التنفيذي رقم 13611، كما صنفته وزارة الخارجية الأميركية إرهابيا عالميا محدداً بشكل خاص في عام 2021.

اقتصاد الحوثيين في خطر

عودة ترامب تنذر بتشديد العقوبات

وأبرز القيادات الحوثية التي فرضت وزارة الخزانة الأميركية عقوبات بحقها، شقيق زعيم الجماعة عبدالخالق الحوثي، ومدير مكتب زعيم الجماعة سفر مجد الدين، ووزير الدفاع محمد ناصر العاطفي، ورئيس جهاز الأمن والمخابرات عبد الحكيم هاشم الخيواني، ونائب رئيس جهاز الأمن والمخابرات مطلق عامر المراني، والحارس القضائي للجماعة صالح مسفر الشاعر، ورئيس أركان القوات البحرية والدفاع الساحلي منصور السعدي، وقائد قوات البحرية محمد فضل عبدالنبي، وقائد قوات الدفاع الساحلي ومدير الكلية البحرية الحوثية محمد علي القادري، ومدير مشتريات الأسلحة محمد أحمد الطالبي.

يقول المحلل الاقتصادي فارس النجار لـ«العربي الجديد» إن الحوثيين يعتمدون على عدة مصادر للتمويل أهمها الضرائب والرسوم الجمركية، وفق تقارير صادرة عن فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة. فالحوثيون يجمعون سنوياً ما بين مليار و800 مليون دولار إلى مليارين و100 مليون دولار من الضرائب والرسوم من المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، وهذا يدخل ضمن فرض الضرائب على الشركات والمواطنين، سواء كان على المواد الغذائية أو الوقود الذي يستوردونه عبر ميناء الحديدة». وأشار المحلل الاقتصادي إلى جانب آخر يتمثل في إيرادات شركات الاتصالات التي ما زالت تحت سيطرة الجماعة. ووفق تقرير نشرته مؤسسة الحرب والسلام، فالحوثيون يجمعون سنوياً ما يقرب من 159 مليون دولار فقط كرسوم. وفعلياً تكسب الجماعة أكثر من هذا الرقم بكثير، كونها مسيطرة على أصول خاصة بهذه الشركات كشركتي سبافون ووايي التي أصبحت أصولها وعوائدها بالكامل تحت يد الجماعة. وأكد المحلل الاقتصادي أن الحوثيين يشتغلون على الإيرادات المباشرة للمشتقات النفطية وهي تجارة السوق السوداء، والتي تدر عليهم سنوياً ما يقرب من مليار و14 مليون دولار، وتجارة الوقود في السوق السوداء تشكل 30% من اقتصاد الجماعة، وهناك الدعم الخارجي من إيران الذي يأتي على شكل سلع وليس دعماً مباشراً كدعم الوقود، فـ 51% من الوقود الداخل عبر ميناء الحديدة هو في الأصل وقود يأتي كدعم عيني، ويقدر سنوياً بـ700 مليون دولار.

> البيت الأبيض يستهدف تعطيل شبكة الحوثيين المالية والاقتصادية

> الخزانة الأميركية تدرج كيانات تابعة للجماعة في قائمة العقوبات

وأوضح المحلل الاقتصادي أنه «ستكون هناك تأثيرات مباشرة لعودة ترامب، لأنه كان قد أصدر قراراً بتصنيف الجماعة منظمة إرهابية، وكان هذا التصنيف عالياً وخشنا، وليس تصنيفا ناعما، كما فعلت إدارة الرئيس الحالي جو بايدن. وعودة هذا التصنيف ستؤدي إلى تجفيف منابع تمويل الجماعة، حيث سيتم التعامل مع الأفراد والجماعات والكيانات التي تتعامل مع هذه الجماعة بأنها تتعامل مع جماعة إرهابية، وهذا سيقلص من حجم التمويل الخارجي وغسل الأموال الذي بدأت تنتهجه جماعة الحوثي، من خلال التواصل والارتباط بكثير من جماعات المافيا على المستوى الدولي والعالمي. وتوقع المحلل الاقتصادي أنه سيكون هناك تشديد على السواحل فيما يتعلق بمحاربة التهريب، وقد تتلقى جماعة الحوثي ضربات مباشرة استراتيجية وقوية تضر بهم، وليس ضربات شكلية، وهذا سيضعفهم. وفي العادة يتعامل الحوثيون مع مثل هذه الإجراءات باستراتيجيات معينة حاولوا فيها تجنب هذه العقوبات، ولذا سيعملون في اتجاهات عديدة، منها زيادة الاستغلال المحلي، من خلال فرض جبايات جديدة، ومضاعفة الرسوم الضريبية، كما سيفرضون رسوما جديدة كرسوم صندوق المعلم، وصندوق الشهيد وغيرها. وأضاف: وسيثقلون أيضا كاهل المواطنين والقطاع الخاص غير التابع لهم، وسيزيدون من تسهيلات الاقتصاد الموازي، والكيانات التي أنشأتها هذه الجماعة، وستحاول الاستعانة بشبكات تهريب تجارية جديدة غير قانونية، ففي اقتصاد الحرب أو الاقتصاد الموازي يتم التعامل مع أسماء خفية ووهمية، وشبكات جديدة ومختلفة، وسيشتغلون في هذا الاتجاه. يرى الصحافي الاقتصادي محمد الجماعي، في حديثه لـ«العربي الجديد»، أن «اقتصاد الحوثيين يعتمد بشكل رئيسي على الاقتصاد الموازي، أو ما يسمى اقتصاد الظل، فهم لا يستغلون الهياكل الرسمية للاقتصاد اليمني التي تقع تحت سيطرتهم، إلا من باب تسهيل ودعم أسواقهم الموازية التي تقوم على التهريب والشبكات الخفية، مستغلة خبرة الداعم الإيراني في هذا المجال، أي أن الحوثيين سيواجهون تحديات اقتصادية كبيرة، لا سيما إذا عاد ترامب إلى فرض سياساته الصارمة تجاه إيران».

ويضيف الصحافي الاقتصادي أنه «في حال شديد ترامب العقوبات فعليا على إيران، فإن الأخيرة بلا شك ستجد صعوبة في تقديم الدعم المالي والعسكري للحوثيين، ما سيؤثر بشكل مباشر على قدرتهم في تمويل عملياتهم، وقد يسعى ترامب أيضا إلى فرض عقوبات مباشرة على الحوثيين أنفسهم أو على أي أطراف تساعدهم، ما سيؤدي إلى تضييق الخناق على مواردهم، لا سيما باب «المساعدات الإنسانية» الذي يحوّل الحوثيون جزءا كبيرا منها لتمويل أنشطتهم العسكرية والطائفية». ويشير الصحافي الاقتصادي إلى أنه في الأثناء سيزداد ضغط الحوثيين على الداخل، لتفادي تلك العقوبات، أو لتعويض أي خسارة محتملة جراء التضييق الأميركي، إذا صح، على الدعم المالي واللوجستي الإيراني، وشبكات التهريب وطرق الإمداد بالسلاح وأدوات التصنيع الحربي والمشتقات النفطية التي يجني الحوثي إيرادات مهولة من بيعها في السوق الموازي. ويتابع الصحافي الاقتصادي «فضلاً عن ذلك سيتم خنق الأسواق الخاضعة لسيطرة الحوثيين بدعوى العدوان مجددا وبشكل أكبر هذه المرة، لتحقيق مزيد من الجبايات غير الرسمية كالضرائب وغيرها، وقد يجدون طرقا لتجاوز بعض هذه التأثيرات، بفضل خبرتهم في العمل تحت الضغوط والعقوبات، على الرغم من أن ذلك لن يكون سهلاً هذه المرة».

تداعيات صعبة على معيشة المواطنين

يعيش اليمن أزمات اقتصادية خانقة على وقع الاضطرابات الداخلية، وتطورات المواجهات العسكرية بين أميركا وجماعة الحوثيين. وأطلق مراقبون ومؤسسات دولية تحذيرات من تداعيات الحرب المتصاعدة في البحر الأحمر على الاقتصاد اليمني، بالإضافة إلى ما ترتب على القرار الأميركي بإعادة الحوثيين إلى قائمة الجماعات الإرهابية. وكانت مديرة قسم العمليات والمناصرة في مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، أديم وسورنو، أكدت في منتصف شهر فبراير/شباط الماضي، أن الأمم المتحدة تخشى أن يؤدي القرار الأميركي بإعادة الحوثيين في اليمن إلى قائمة الجماعات الإرهابية إلى الإضرار باقتصاد البلد الذي مزقته الحرب، خاصة الواردات التجارية من المواد الأساسية. ويؤكد الصحافي الاقتصادي محمد الجماعي، لـ«العربي الجديد»، أنه في حال تشديد الإدارة الأميركية الجديدة للعقوبات على الحوثيين فسيزداد الضغط على الداخل، لتعويض أي خسارة محتملة جراء التضييق الأميركي، وسينعكس ذلك بشكل سلبي على معيشة اليمنيين وسط توقعات بزيادة الضرائب والرسوم، وفي ظل خشية من خنق الأسواق الخاضعة لسيطرة الحوثيين.

احد اسواق العاصمة اليمنية صنعاء (محمد حويس/فرانس برس)

50%

أكد خبراء اقتصاد وجود دعم خارجي من إيران، يأتي على شكل سلع وليس دعماً مباشراً كدعم الوقود، إذ إن 50% من الوقود الداخل عبر ميناء الحديدة هو في الأصل وقود يأتي دعماً عينياً، ويقدر سنوياً بـ700 مليون دولار.

أسواق عالمية

تتصاعد التحذيرات من تقلبات وول ستريت ودخول سوق الأسهم في حالة تصحيح، تكبح الزخم الذي سجلته في الفترة الماضية، ولا سيما بعد فوز دونالد ترامب في الانتخابات الرئاسية، لكن هناك من يرى أن السوق ستواصل الركض مع ارتفاع أسعار كل شيء

تقلبات وول ستريت

هل تفقد «تجارة ترامب» زخمها أم يستمر المراهنون في ضخ الأموال؟

نيويورك ـ **العربي الجديد**

رغم التحذيرات من أن الأسهم الأميركية تبدو باهظة الثمن تاريخياً، وأن الزخم الذي اكتسبته فور اكتساح دونالد ترامب الانتخابات الرئاسية قد ينحسر خلال الفترة المقبلة، لكن عشرات مليارات الدولارات تتدفق على صناديق الأسهم، وسط رهان على ارتفاع سعر كل شيء من أسهم شركات التكنولوجيا والتصنيع للعملاقة إلى العملات المشفرة، إذ يراهن العديد من المستثمرين على أن هذه الأصول ما يزال لديها مجال للركض.

وتتجه الأنظار إلى سوق الأسهم، هذا الأسبوع، بعدما انخفضت مؤشرات السوق، يوم الجمعة الماضي، لتختتم أسوأ أسبوع منذ أكثر من شهرين، إذ فقدت ما تعرف بـ «تجارة ترامب» زخمها، فضلاً عن رهانات المستثمرين على أن البنك الفيدرالي سيضطر إلى إبطاء وتيرة تيسير السياسة النقدية.

وتتوقع مؤسسات مالية ومحللون أن يتراجع زخم ارتفاع الأسهم الأميركية خلال فترة ما بعد الانتخابات، وسط شروع المستثمرين في جني الأرباح. ومع بدء تلاشي النشوة الأولية بشأن أجندة ترامب الداعمة لقطاع الأعمال، بدأ المستثمرون بحساب تكاليف خططه المالية وإمكانية تأثيرها على التضخم والمؤشرات الاقتصادية الكلي. وانخفض مؤشر «إس آند بي 500» بنسبة 2,1% خلال الأسبوع الماضي، وتراجع مؤشر «ناسداك 100» لأسهم التكنولوجيا بأكثر من 3%، وسجلا أكبر انخفاض أسبوعي منذ الفترة المنتهية في 6 سبتمبر/أيلول. وفي تعاملات، الجمعة وحده، انخفضت أسهم جميع الشركات العملاقة التي توصف بـ «العظماء السبعة» باستثناء «تسلا» التابعة للملياردير إيلون ماسك، مع تراجع أسعار أسهم «أمازون» و«إنفيديا» و«ميتا» بأكثر من 3%. وعانت شركة «بلاديماتيريالز»، أكبر شركة أميركية لتصنيع معدات تصنيع الرقائق الإلكترونية (أشباه الموصلات)، أسوأ انخفاض لسعر سهمها خلال شهر بعد توقعات مخيبة للآمال للإيرادات.

وذكر بنك «سيتي غروب» في مذكرة أن «ارتفاع أرباح مؤشري (إس آند بي) و(راسل)، قد يدفع نحو جني الأرباح في المدى القريب، ما قد يقلص فرص حدوث مزيد من الارتفاع». وكان المستثمرون قد رفعوا رهاناتهم على صعود أسعار الأسهم الأسبوع الماضي، ليرتفع الانكشاف على مؤشر «إس آند بي 500» إلى أعلى مستوى منذ ثلاث سنوات، ويترك الشراء في مؤشر «ناسداك 100» ذي الثقل لشركات التكنولوجيا، ومؤشر «راسل 2000» للشركات الصغيرة. وارتفع مؤشر «إس آند بي 500» إلى مستوى قياسي بدعم التفاؤل من استفادة الأصول المحلية من مقترحات «أميركا أولاً» التي قدمها ترامب، كما أعطت ما يُطلق عليها «عمليات التداول المرتبطة بفوز ترامب» دفعة لأسهم الشركات قليلة رأس المال، التي يُرجح أن تحظى بدعم من موقفه المؤيد للحماية التجارية.

لكن المحلل في «بلومبيرغ»، جون أوتر، أشار في مقال له إلى ضرورة الحذر في ما يتعلق بتعامل سوق الأسهم مع فوز ترامب، لافتاً إلى أن الأسهم التي كان من المرجح أن تستفيد خلال إدارة ترامب، وليس من البديل الديمقراطي، شهدت ارتفاعاً كبيراً، بينما «لا ينبغي للسياسيين أن يحكموا على أنفسهم من خلال أداء سوق الأوراق المالية». وأضاف: «من الضروري توخي الحذر في هذا الشأن، إذ إن أسعار الأصول متقلبة بالفعل إلى الحد الذي يجعل من غير الحكمة استخلاص الكثير من الاستنتاجات في الوقت الحالي، رغم ارتفاعها بقوة بعد الانتخابات».

ووفق تقرير لصحيفة وول ستريت جورنال، فقد توافد على صناديق الأسهم في الأسبوع التالي لإعلان فوز ترامب رؤوس أموال بوتيرة نادرة منذ عام 2008. فقد أدى ارتفاع السوق الصاخب منذ الانتخابات الرئاسية التي جرت في الخامس من نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري إلى ارتفاع سعر كل شيء من أسهم شركات التكنولوجيا والتصنيع العملاقة إلى العملات المشفرة. ورغم التحذيرات من توجه السوق إلى التصحيح، واعتبار تداولات يوم الجمعة الماضي مؤشراً على ذلك، لا يزال العديد من المستثمرين يراهنون على أن لدى سوق الأسهم مجالاً للركض. واستقطبت صناديق الأسهم المتداولة في البورصة والصناديق المشتركة الأميركية ما يقرب من 56 مليار دولار في الأسبوع المنتهي، يوم الأربعاء الماضي، وهو ثاني أكبر حصاد أسبوعي في السجلات يعود إلى عام 2008، وفقاً لبيانات لمؤسسة «إي بي إفار غلوبال» التي تتعقب تحركات الأموال. واجتذبت مثل هذه الصناديق تدفقات لمدة سبعة أشهر متتالية.

وأبدى العديد من المستثمرين تفاؤلاً باستمرار السوق في الصعود، إذ يتوقعون ضرائب أقل وقيوداً تنظيمية أقل خلال فترة ولاية ترامب الثانية. وقال رومينيك ريزو، مدير محفظة التكنولوجيا في شركة «تي رو برايس غروب» للخدمات المالية، إن التعريفات الجمركية يمكن أن تعزز التصنيع الأميركي، مما يؤدي إلى زيادة الإنفاق والاستثمار المحلي. ويشرف ريزو على أسهم «إنفيديا» للرقائق الإلكترونية وشركات التكنولوجيا العالمية الأخرى. وبعد ارتفاع كبير لأسهم هذه الشركات، لا يزال متفائلاً. كما قال المستثمر في سوق الأسهم جو جونسون (37 عاماً)، وفق «وول ستريت جورنال» إنه خاض في أسهم ساخنة بما في ذلك «إنفيديا» و«تسلا» و«مايكروستراتيجي» للعملات المشفرة. وقد تضخمت محفظته هذا العام، وهو يشعر بالرضا عن السوق لدرجة أنه يفكر في ضخ أمواله في الأسهم. وأضاف: «أنا متفائل بشأن السوق. النشوة التي يشعر بها الجميع مبررة». وأعرب عن تحمسه لرئاسة ترامب، متوقعاً أن تفيد سياساته أعماله الصغيرة في ولاية ماريلاند، حيث ينشط في بيع أدوات صيانة القوارب وأجزاء المحركات والأغطية الواقية. لكن بعض مراقبي السوق يحذرون من أن المستثمرين قد يكونون سريعين للغاية في التمسك بالسياسات التي يمكن أن تعزّز الأسواق، بينما يتجاهلون الخطط التي قد تثير التضخم وتقلبات السوق. وقال البعض إن الأسهم تبدو باهظة الثمن بعد ارتفاعها الأخير. وقد وصفت سافيتا سوبرامانيان، المحللة الاستراتيجية في «بنك أوف أميركا»، معنويات السوق والمواقف في مذكرة للعملاء بأنها «صعودية بشكل خطير». على سبيل المثال، ربما تؤجج التعريفات الجمركية التضخم وتضر الشركات متعددة الجنسيات الكبرى، في حين قد تستفيد الشركات الصغيرة ذات التوجه المحلي. إلا أن تشديد قوانين الهجرة قد يؤدي إلى زيادة تكاليف العمالة، ما يضغط على الشركات الصغيرة. كما أنه يمكن أن يعزز موقف ترامب المؤيد للطاقة التقليدية الإنتاج، ما قد يخفض أسعار النفط، بينما قد تجد الجهود الرامية إلى إلغاء سياسات منخفضة وسط هذا الارتفاع، وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ. وشهدت أسهم الشركات الصغيرة ارتفاعاً في الأيام التالية لإعلان فوز ترامب، ويبدو أنها في وضع مناسب، حيث يقيّم المتداولون تأثير سياسات الرئيس المنتخب المحتملة. وتستفيد هذه الشركات التي تعتمد على السوق المحلي من دعوات الحمائية الاقتصادية، كما أن تخفيضات الضرائب على الشركات قد تكون مفيدة لها. واقترح ترامب فرض ضريبة تراوح بين 10% و20% على الواردات عامةً من مختلف دول العالم، لتصل إلى 60% على السلع المصنعة في الصين.

واشترى أسهماً في شركات التجزئة الفاخرة والسلع الاستهلاكية الأساسية التي كانت أقل تأثراً بالارتفاع. وفق تقرير لوكالة بلومبيرغ، وشهدت أسهم الشركات التي تعتمد على السوق المحلي من المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، المقرر صدوره الأربعاء المقبل، بنسبة 2,2% على أساس سنوي، وفقاً لاستطلاع أجرته وكالة بلومبيرغ الأميركية. وهو أعلى من 1,7% في الشهر السابق، عندما انخفض إلى ما دون مستهدف بنك إنكلترا البالغ 2% لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات. ويواجه محافظ بنك إنكلترا أندرو بيلي تساؤلات عن التضخم والسياسة النقدية، عندما يقف أمام المشرعين عشية صدور البيانات. وقد تركز الأسئلة على التأثير الاقتصادي لميزانية حكومة حزب العمال الأخيرة، والأخبار الواردة، التي تفيد بأن النمو تباطأ أكثر من المتوقع في الربع الثالث.

إلى جانب بيلي، سيحضر زملاء له، من بينهم الآن تايلور، الذي سيلقي أول بيان عام له منذ انضمامه إلى لجنة السياسات المختصة بتحديد أسعار الفائدة في سبتمبر/أيلول الماضي. وفي وقت لاحق من الأسبوع، سيتحدث نائب محافظ البنك ديف رامسدين، وكذلك كاثرين مان، العضوة الوحيدة التي صوتت لصالح عدم تغيير تكاليف الاقتراض هذا الشهر.

سمسار يتابع حركة الأسهم في بورصة نيويورك، 5 أغسطس 2024 (Getty)

رسوم عابرة ضد الصين

اقترح هاورسيو كلافير كارونى، مستشار الرئيس الامريكي المنتخب دونالد ترامب، ان تنطبق الرسوم الجمركية البالغة 60% التي تعهّد ترامب بفرضها على البضائع الصينية، على البضائع المشحونة ايضا عبر اي ميناء تملكه الصين في العالم. وقال كارونى الذي عمل في ادارة ترامب الاولى، ان الرسوم الجمركية يجب ان تنطبق على البضائع من الصين او حتى دول امريكا الجنوبية التي تمر عبر ميناء تشانكاي الجديد الذي بنته بكين في البيرو.

صناديق الأسهم المتداولة في البورصة استقطبت 56 مليار دولار في أسبوع

الشركات الصغيرة تهيمن على بورصة بكين

بكين ـ **العربي الجديد**

أظهرت بيانات حديثة صادرة عن بورصة بكين، أن أكثر من 80% من الشركات المدرجة في تلك البورصة هي شركات صغيرة ومتوسطة الحجم. وقد أدرجت بورصة بكين 257 شركة حتى الآن، إذ تمثل الشركات الخاصة ما يقرب من 90% من إجمالي الشركات. وتتجاوز القيمة السوقية المجمعة للشركات المدرجة في البورصة 660 مليار يوان (حوالي 91,7 مليار دولار)، وفق تقرير لوكالة شينخوا، أمس الأحد. وأطلقت الصين بورصة بكين في عام 2021، بهدف تحويلها إلى منصة أساسية تخدم الشركات الصغيرة والمتوسطة. وعلى مدى السنوات الثلاث الماضية، دعمت البورصة الشركات الصغيرة في الاستفادة من التقنيات الخاصة والمتطورة لإنتاج منتجات جديدة وفريدة من نوعها، وساعدت الشركات الساعية لبناء قوى إنتاجية حديثة النوعية على طرح أسهمها للاكتتاب العام.

وتمثل شركات التكنولوجيا الفائقة أكثر من 90% من الشركات المدرجة بالبورصة، في حين تمثل شركات الصناعات الناشئة الاستراتيجية وشركات الصناعات التحويلية المتقدمة ما يقرب من 80%، وفقاً لبورصة بكين. وأظهرت البيانات أيضاً أن أكثر من 80% من الأموال التي تم جمعها في بورصة بكين قد وُجّهت إلى قطاعات تشمل التنمية الخضراء والرقمي والمواد الجديدة.

بورصة بكين للأوراق المالية، 15 نوفمبر 2021 (فرانس برس)

شبح التضخم يقلق بنك إنكلترا

متسوقون في متجر بمدينة كولشيستر البريطانية، 13 نوفمبر 2023 (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

يخشى صناع السياسة النقدية في بريطانيا من عودة شبح التضخم، ما يقوّض خطط خفض أسعار الفائدة، إذ تشير التقديرات إلى صعود أسعار المستهلكين في المملكة المتحدة مرة أخرى فوق مستهدف بنك إنكلترا خلال أكتوبر/تشرين الأول الماضي.

من المتوقع ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين، المقرر صدوره الأربعاء المقبل، بنسبة 2,2% على أساس سنوي، وفقاً لاستطلاع أجرته وكالة بلومبيرغ الأميركية. وهو أعلى من 1,7% في الشهر السابق، عندما انخفض إلى ما دون مستهدف بنك إنكلترا البالغ 2% لأول مرة منذ أكثر من ثلاث سنوات. ويواجه محافظ بنك إنكلترا أندرو بيلي تساؤلات عن التضخم والسياسة النقدية، عندما يقف أمام المشرعين عشية صدور البيانات. وقد تركز الأسئلة على التأثير الاقتصادي لميزانية حكومة حزب العمال الأخيرة، والأخبار الواردة، التي تفيد بأن النمو تباطأ أكثر من المتوقع في الربع الثالث.

إلى جانب بيلي، سيحضر زملاء له، من بينهم الآن تايلور، الذي سيلقي أول بيان عام له منذ انضمامه إلى لجنة السياسات المختصة بتحديد أسعار الفائدة في سبتمبر/أيلول الماضي. وفي وقت لاحق من الأسبوع، سيتحدث نائب محافظ البنك ديف رامسدين، وكذلك كاثرين مان، العضوة الوحيدة التي صوتت لصالح عدم تغيير تكاليف الاقتراض هذا الشهر.

«إليفانس» الأميركية للتأمين تغادر إسرائيل

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

قررت شركة التأمين الصحي الأميركية العملاقة، «إليفانس هيلث»، إيقاف أنشطتها في إسرائيل بعد عمل استمر خمس سنوات، ما يشكل ضربة قوية لقطاع الصحة في دولة الاحتلال، وفق تقرير لموقع غلوبس الإسرائيلي. وأشار الموقع إلى أنه لم يتضح بعد سبب إغلاق فرع الشركة الأميركية، مضيفاً «يبدو أنه ليس للوضع السياسي والأمني في البلاد» علاقة بالأمر، حيث إن نشاطها كان واسع النطاق وناجحاً. واعتبر أنه «ربما يكون السبب مرتبطاً بشكل أكبر بالمشاكل التي تعاني منها الشركة ذاتها، إذ انخفض سعر سهمها بنسبة 15% في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، في أعقاب النتائج المالية الفصلية الضعيفة وخفض توقعاتها المالية، نتيجة لانخفاض عدد المشتركين في برنامج التأمين الحكومي «ميديكير». وتبلغ القيمة السوقية لـ«إليفانس» 95 مليار دولار.

وأشار «غلوبس» إلى أن الشركة أبلغته رداً على استفسار حول إغلاق نشاطها في إسرائيل، بأن الأمر يأتي «بسبب التغيرات في ظروف سوق الرعاية الصحية». لكن إيقاف شركة التأمين الصحي الأميركية نشاطها في إسرائيل جاء بعد نحو ثلاثة أشهر من إجراء شركة التأمين الفرنسية «أكسا» خطوة مماثلة، إذ اضطرت إلى بيع استثماراتها في جميع البنوك الإسرائيلية الكبرى، وفقاً لحركة مقاطعة إسرائيل «بي دي إس». في أغسطس/آب الماضي.

وفي وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، كشف تحليل أجرته وكالة رويترز، أن عدداً من الشركات المالية الكبرى في أوروبا ومتعددة الجنسيات قلصت استثماراتها أو شركات مرتبطة بإسرائيل، أو في شركات لها علاقات مباشرة أو غير مباشرة مع دولة الاحتلال، وذلك في ظل ضغوط متزايدة من الناشطين وحكومات عدة لوقف الحرب على قطاع غزة. ومن بين المؤسسات التي اتخذت خطوات واضحة في هذا الاتجاه بنك «يونيكريديتو» الإيطالي الذي أضاف إسرائيل إلى قائمة «البلدان المحظورة»، وشركة «ستوربراند» النرويجية لإدارة الأصول، وتشير الوثائق إلى أن الشركات تعمل على تعديل سياساتها الاستثمارية تجاه إسرائيل. فقد صرح مارتن روهنر، المدير التنفيذي للتحالف العالمي للمعاملات المصرفية القائمة على القيم، بأن هناك تغيراً ملحوظاً في سياسات الشركات المالية، في ما يتعلق بتوجيه الاستثمارات بما يتماشى مع مبادئ التنمية المستدامة. وأضاف روهنر أن الاستثمار في صناعة الأسلحة يتناقض بشكل جوهري مع هذه المبادئ.

شركات عالمية قلصت استثمارها في إسرائيل (فرانس برس)

رؤية

صراع النفوذ بين ترامب وباول... تداعيات عميقة

مناف قومان

«كلا! لن أرحل»، هكذا كان ردّ رئيس الاحتياط الفيدرالي الأميركي (البنك المركزي الأميركي) جيروم باول على سؤال أحد الصحافيين بشأن احتمال طلب الرئيس دونالد ترامب منه ترك منصبه. الصراع بين ترامب وباول يعكس التوتر التقليدي بين السياسة والبنك المركزي، وهو صراع يحمل تداعيات مهمة على الاقتصادين الأميركي والعالمي. منذ بداية ولايته الأولى 2017-2021، لم يكن ترامب متساهلاً مع باول، ويبدو أن الحال لم تتغير في ولايته الحالية أيضاً. ففي العام 2019، غرّد قائلاً: «من هو عدونا الأكبر، جيروم باول، أم الرئيس الصيني؟» وفي 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2024، قال إنه يفهم السياسة النقدية بشكل أفضل من جيروم باول، ويتوقع أن يكون له رأي في أسعار الفائدة حتى لو لم يتمكن، بوصفه رئيساً، من إخبار البنك المركزي بما يجب عليه فعله. أما باول فلا يعير اهتماماً كبيراً لانتقادات ترامب وتصريحاته، مشيراً إلى أنه لن يهتمّ بوعود الرئيس المنتخب ويتخذ قرارات بناءً على افتراضات، ولن يعتبر وعوده في صياغة سياسته إلا إذا تحولت إلى قوانين فعلية. وذكّر الجميع أن الفيدرالي مؤسسة تتبع نموذجاً اقتصادياً يجنّب السوق التأثر المباشر بالتكهنات السياسية. ولا بدّ من التذكير أيضاً أن باول سيبقى في منصبه حتى نهاية ولايته في مايو/أيار 2026، وأنه سيكون علينا متابعة الصراع الدرامي بين أبرز شخصين في صياغة السياسات المالية والنقدية ليس في أميركا وحسب، بل في العالم أجمع. فالاحتياطي الفيدرالي يعد حجر الزاوية في استقرار النظام المالي العالمي.

الضغوط السياسية على السياسة النقدية

رؤساء البنوك المركزية، بما في ذلك الاحتياط الفيدرالي، يسعون لتجنب تلقي الأوامر من القيادة السياسية، ويعملون على اتخاذ قرارات مدروسة بعيدة عن الضغوط الانتخابية والحزبية. وفي الوقت الذي تتناوب الأحزاب الكبرى على رئاسة البلاد برؤى وتوجهات اقتصادية مختلفة، ينظر رئيس البنك المركزي إلى منصبه باعتباره مكمّلاً لمن سبقه وممهداً لمن سيأتي بعده، ساعياً لتحقيق أهداف ثلاثة: استقرار الأسعار، التشغيل الكامل، واستقرار النظام المالي. ومع ذلك، فإن تدخلات السلطات السياسية دائماً ما تمثل تهديداً لهذه الأهداف، ما يضع البنك المركزي أمام تحدٍ كبير للحفاظ على الاستقرار الاقتصادي في مواجهة الضغوط السياسية. ترامب، بخلفيته في المال والأعمال، ينظر إلى الاقتصاد والعلاقات الدولية من منظور الربح والخسارة. لا يحب الدفع من دون مقابل، ولا أن يرى ميزان التجارة لبلده خاسراً مع أي بلد آخر. يميل إلى قيادة اقتصاد قائم على النمو السريع وخفض البطالة، ويفضل سياسات اقتصادية حمائية تعيد الإنتاج إلى الأراضي الأميركية وتحفز الشركات الناشئة. تتعارض رؤيته مع السياسة النقدية المتشددة وأسعار الفائدة المرتفعة التي يتبناها الاحتياط الفيدرالي في الوقت الحالي، وهو ما يدفعه إلى السعي للضغط على الفيدرالي لتبني سياسات تدعم أهدافه قصيرة المدى، حتى وإن كان ذلك على حساب الاستقرار طويل المدى.

صراع ترامب مع جيروم باول يعيد إلى الأذهان العلاقات المعقدة بين الرؤساء الأميركيين ورؤساء الاحتياط الفيدرالي فيما مضى. ففي الستينيات، شهدت العلاقة بين الرئيس ليندون جونسون ورئيس مجلس الاحتياط الفيدرالي ويليام مارتن توتراً كبيراً. جونسون كان يسعى لتمويل برامج «المجتمع العظيم» وزيادة الإنفاق على حرب فيتنام من دون زيادة الضرائب، بينما كان مارتن قلقاً بشأن التضخم، ودعا إلى سياسات نقدية أكثر تشدداً، بما في ذلك رفع أسعار الفائدة لمواجهة هذه الضغوط التضخمية. وفي الثمانينيات، عندما تولى رونالد ريغان الرئاسة، كان الاقتصاد الأميركي يعاني من التضخم المفرط، فاتخذ بول فولكر، رئيس الاحتياط الفيدرالي آنذاك، إجراءات صارمة لرفع أسعار الفائدة بهدف مكافحة التضخم، ما أدى إلى ركود اقتصادي قصير الأمد، ولكنه ضروري لاستعادة الاستقرار الاقتصادي. أما في فترة الرئيس ريتشارد نيكسون، فقد سعى إلى تعزيز الاقتصاد الأميركي قبل انتخابات 1972، ما دفعه إلى ممارسة ضغوط على رئيس الاحتياط الفيدرالي آرثر بيرنز لتبني سياسات نقدية توسعية، من خلال خفض أسعار الفائدة وزيادة المعروض النقدي بهدف تحفيز النمو الاقتصادي وتقليل البطالة، على الرغم من ارتفاع معدلات التضخم في ذلك الوقت.

مستقبل الدولار بصفته عملةً احتياطيةً

لو كانت الأزمة مقتصرة على الاقتصاد الأميركي فقط، لكان التعامل معها أقل تعقيداً. لكن الحديث هنا يتعلق بورقة الدولار والاقتصاد الأميركيين اللذين يمثلان الركيزة الأساسية للنظام المالي العالمي والعمود الفقري للاقتصاد الدولي. أي صراع أو اضطراب على هذا المستوى قد يُفضي إلى تحولات في هيكل النظام الاقتصادي العالمي، كما حدث في عام 1971 عندما أعلن الرئيس نيكسون عن قرار فك ارتباط الدولار بالذهب، وتعويم قيمته في الأسواق. في حال استجاب الاحتياط الفيدرالي لضغوط الرئيس ترامب لتجنب أي تباطؤ في النمو الاقتصادي، وامتنع عن اتخاذ قرارات ضرورية لكنها غير شعبية على المدى البعيد، فقد يؤدي ذلك إلى تفاقم معدلات التضخم بشكل متسارع. مثل هذا السيناريو سيضع عبئاً ثقيلاً على الاقتصاد الأميركي، حيث ستتراجع القوة الشرائية للأسر الأميركية، وتصبح السلع والخدمات داخل الولايات المتحدة أكثر تكلفة، ما يضعف القدرة التنافسية للصادرات الأميركية على المستوى العالمي.

كما أن تآكل الثقة الدولية بالدولار بصفته عملة وملاذاً آمنين ستكون له تداعيات جسيمة، إذ تعتمد العديد من الدول على استقرار الدولار لتسعير احتياطياتها وتنفيذ صفقاتها التجارية. قد يدفع ذلك الاقتصادات العالمية إلى البحث عن بدائل للدولار، مثل اليورو أو اليوان الصيني، وتبنّي آليات تجارية تعتمد على تلك العملات. هذا التحول سيقوّض هيمنة الدولار على النظام المالي الدولي ويضعف مكانة الولايات المتحدة الاقتصادية. أخيراً، ربما يبدو الحديث عن الخلاف بين ترامب وباول أمراً سهلاً، لكن التداعيات ستكون صعبة على الاقتصاد الأميركي والعالمي بأسره، ولا أجد أن المؤسسات والجامعات والشركات الكبرى والأثرياء سيقبلون بالمساس بهيبة الاقتصاد الأميركي وتدخلات ترامب في عمل الفيدرالي وتطبيق ما يراه ضرورياً، فالولايات المتحدة ليست مجرد شركة يديرها ترامب ويتسبب بإفلاسها وانهيارها، بل دولة تقوم مؤسساتها على استقلالية متجذرة.